تعتبر أرامكو أهم مرتكزات الاقتصاد السعودي ومنذ زمن طويل. إنتاج النفط في السعودية وتصديره مثل أهم التحولات في الحياة في البلاد. يعود تأسيس الشركة إلى عام 1933 عند التوقيع على اتفاق الامتياز بين المملكة العربية السعودية وشركة "سوكال" (Standard Oil Company of California). وقد أطلق هذه الشركة ."Aramcoعلى الشركة التي تولت تنفيذ اتفاقية الامتياز اسم شركة النفط العربية الأميركية " أنيط بها استخراج وتصدير النفط والغاز في الأراضي السعودية.

في عام 2022 أصبحت "أرامكو السعودية" ثاني أكبر شركة نفطية في العالم من حيث الإيرادات، وتمكنت على مدار سنوات عدة من تحقيق أفضل النتائج المالية في الأعمال النفطية على المستوى العالمي. وتقدر المصادر النفطية العالمية بأن الاحتياطي النفطي المؤكد لشركة أرامكو يبلغ 270 مليار برميل. خلال الفترة من 1973 إلى 2024 قدر معدل الإنتاج النفطي في السعودية بنحو 8.3 مليون برميل يومياً. وقد اعتبرت سنة 1973 من السنوات الهامة في تاريخ الاقتصاد النفطي واقتصاديات الطاقة بشكل عام بعد حرب أكتوبر وقيام العديد من الدول بمراجعة علاقاتها مع الشركات النفطية الأجنبية ومقاطعة الدول المنتجة لفترة قصيرة عدد من الدول المستهلكة بسبب الحرب بما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل قياسي بعد ثبات الأسعار لأمد طويل قبل ذلك.

تاريخ العلاقات مع شركات النفط

بقيت أرامكو مملوكة من قبل الدولة منذ اقتناء حصص الشركات الأجنبية في عام 1973، حيث تم إقتناء 25 في المئة ثم زيادة الملكية إلى 60 في المئة في عام 1976 وأخيراً إقتناء الملكية بالكامل في عام 1980. بعد تلك التطورات التي جرت قبل أربعين عاماً أصبحت الحكومة السعودية مهتمة بتحويل جزء من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص ولذلك فقد تم طرح إصدار أولي في الأسواق المالية في عام2021 وبنسبة 5 في المئة من أسهم الملكية وقد كانت حصلية ذلك الإصدار 30 مليار دولار.

كما هدفت السلطات السعودية إلى تمكين القطاع الخاص السعودي والمستثمرين الأجانب خوض أعمال قطاع النفط، وهو القطاع الأساسي في الاقتصاد الوطني، ولعب دور حيوي في الإدارة والتسويق وتطوير الأعمال ودعم المبادرات الإبداعية لتنويع قاعدة المنتجات. لكن إمكان بيع نسبة أخرى من أسهم الملكية ظل مطروحاً وقد تم الإعلان عن ذلك من قبل الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، ورئيس مجلس الوزراء. وقد أكد الإعلان نقل 8 في المئة من ملكية الدولة إلى محافظ استثمارية مملوكة من صندوق الاستثمارات العامة، الصندوق السيادي، وهكذا أصبحت ملكية الدولة من حقوق الملكية في أرامكو 82.2 في المئة.

لا شك أن هناك إمكانات محتملة لتحرير جزء آخر من ملكية الدولة في شركة أرامكو ونقلها إلى الجهات الاستثمارية في المملكة وتمكين المستثمرين الأجانب من تملك جزء من تلك الأسهم. أصبحت أرامكو الأولى على مستوى الشركات النفطية العالمية من حيث القيمة الرأسمالية، أما على مستوى عموم الشركات العالمية فقد حلت أرامكو في المرتبة الثالثة بعد مايكروسوفت وأبل.

تقدر قيمة أرامكو الآن بنحو 3 تريليونات دولار تقريباً. لا شك أن هذا التطور في القيمة والأداء هو نتاج جهود مضنية على مدى زمني طويل وارتقاء أداء الإدارة الوطنية خلال تلك السنوات. أفلحت إدارات أرامكو المتعاقبة في تطوير برامج التنمية البشرية والهادفة إلى بناء القدرات المهنية وإنجاز نقل المعرفة. خلال السنوات المنصرمة جرى تأهيل الكوادر الشابة من خلال برامج احترافية محلية ودولية.

وقد تأسس مركز تدريب للتميز للعمل على صياغة البرامج وأعمال التدريب المكثفة والطويلة. وتجري أعمال التدريب للكوادر العاملة في الشركة بموجب أحدث الابتكارات العلمية والمهنية والتعامل مع أحدث التطبيقات التقنية التي ترفع من فعالية الإنتاج والارتقاء بالجودة. لا تقتصر برامج التدريب على الكوادر الجديدة ولكن يشمل تدريب كبار المسؤولين والقياديين في الشركة. يشمل التدريب طلبة المدارس الثانوية والمعاهد المهنية لتمكينهم من العمل في مختلف وظائف الشركة. هذا الاهتمام بالتدريب واكتساب المعرفة المهنية على صعيد الإنتاج وتحقيق أفضل النتائج المالية أخذاً في الاعتبار المتغيرات الجارية في أعمال النفط والغاز على المستوى العالمي. يبلغ عدد العاملين في أرامكو 70,000 موظف وموظفة في مختلف المجالات المهنية.

كانت شركة أرامكو قد حققت أرباحاً قدرها 161 مليار دولار في عام 2022 لكنها أعلنت أرباحاً أقل في عام 2023 نحو 121 مليار دولار. جاء هذا الانخفاض في الأرباح وبنسبة 24.7 في المئة نتيجة لتراجع أسعار النفط في العام الماضي. لكن الشركة قررت رفع توزيعات الأرباح بنسبة 30 في المئة عن عام 2022 وقررت توزيع ما يقارب 98 مليار دولار. لا شك أن متغيرات السوق وتراجع أو ارتفاع الأسعار تلعب دوراً هاماً في تحديد مستويات أرباح أرامكو وغيرها من الشركات النفطية.

إدارة متوازنة للانتاج

يضاف إلى ذلك أن أرامكو التزمت بقرارات خفض الإنتاج التي اعتمدها أوبك مع شركائها الست من الدول المنتجة حفاظاً على تماسك أسعار النفط. هذا الخفض، الالزامي والطوعي ، لابد أن يؤثر على الإيرادات. لكن تظل الشركة الأقدر على مواجهة متطلبات السوق النفطية ومتغيرات العرض والطلب.

تنتج السعودية في الوقت الحاضر 9 ملايين برميل يومياً في حين يمكن أن تصل الطاقة الإنتاجية إلى 12 مليون برميل يومياً. يعني ذلك أن بإمكان السعودية أن تتفاعل بحيوية مع أي ارتفاع في الطلب على النفط أو انخفاض امدادات الدول المنتجة الأخرى لأسباب فنية أو أمنية أو عوامل سياسية واقتصادية. مهما يكن من أمر فإن أرامكو تتمتع بامكانيات فنية وإدارية لتعظيم نتائجها المالية وتحقيق أرباحاً تمكن من إنجاز توزيعات جيدة للمساهمين خلال السنوات القادمة.

مشاريع المستقبل

قبل سنوات قليلة كان هناك توجهاً لدى أرامكو لرفع مستوى الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يومياً، وقد وضعت الخطط للإستثمار في الحقول بما يعزز إمكانات رفع الإنتاج لكن تطورات الاقتصاد العالمي والاهتمام بتطوير مصادر طاقة بديلة وتبني الشركة خطط للحياد الكربوني المقرر في عام 2050 ، دفعت إلى إعادة النظر بخطط الانفاق الرأسمالي الهادف إلى رفع الإنتاج إلى 13 مليون برميل يومياً بحلوم عام 2027.

غني عن البيان أن القرار السعودي يمثل تفهماً موضوعياً للتحولات في صناعة النفط واقتصاديات الطاقة والاهتمامات العالمية بمسائل البيئة والتحرر من التلوث الكربوني. على المدى القصير تلتزم السعودية ، عبر أرامكو بتخفيض الإنتاج بمعدل مليون برميل يومياً .